صِيغَة أفْعَل التَّفضيل واستِخْدامات المحدِّثين لها في توثيق الرُّواة

samohaa10@hotmail.com

عليَّ مَهاما سامُوْه[1]

ملخص البحث:

من الصِّيغ اللُّغوية التي يستخدمها المحدِّثون في الجَرْح والتعديل: صيغة أفعل التَّفضيل، ومن هنا جاء البحث ليوضِّح مفهوم الصيغة، وشروط صياغتها، وحالات استخدامها عند أهل اللُّغة العربيَّة، ومن ثَمَّ بيان استخدامات المحدِّثين للصِّيغة بنوعيها؛ الاستخدام المطلق، والاستخدام المقيَّد، مع إيضاح إطلاقات المحدِّثين في ذلك، ودراسة نماذج من صيغة (أفعل التَّفضيل في التَّوثيق المقيَّد)، وتحليلها على ضوء أقوال النُّقاد المحدِّثين، والتَّعرف إلى طريقة ترجيحاتهم في المسألة.

هذا، ويستفاد من معرفة استخدام المحدِّثين لصيغة أفضل التَّفضيل في الوقوف على مراتب الرُّواة الثِّقات؛ بغية التَّرجيح عند الاختلاف في الرِّوايات متناً وسَنَداً.

الكلمات المفتاحية : أفعل التفضيل، أثبت الناس، التوثيق المقيد، التوثيق المطلق.

[1] *كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الأمير سُونْكلا فطاني- تايلاند*

The Particle of Superlative (Af'al al-Tafdhil) and the Way of Using in Authentication of Narrators

samohaa10@hotmail.com

Ali Samoh[1]

Abstract

One of the linguistic expressions used by the narrators in *Aljarh* and *Al-tta'dil* is *Afa'al Al-ttafdhil*. Therefore, the research comes out to explain the concept of expression, its conditions, the items of using at the experts of Arabic Language. Then, to explain the narrators uses for the expression in two types: general use and limited use, beside the narrators uses. Also, to study the sample of expression (*Afa'al Al-ttafdhil* in the limited authentication), analyse them in the light of sayings of critic narrators, and to recognize the way of their preference in the case.

Based on this, the advantages of knowing the narrators uses for the expression of *Afa'al Al-ttafdhil* to recognize the level of *Alruwat Al-thiqat* to be able to be preferred in case of when narrates conflict in the *Sannad* and *Matn.*

Keywords: Afa'al al-ttafdhil, Stablest People, The Limited Authentication, The General Authentication.

[1] *Ph.D., Lecturer in College of Islamic Studies, Prince of Songkla University Pattani Campus*

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فإن صيغة التفضيل من الصِّيغ التي يستخدمها أهل اللغة العربية للدِّلالة على أن شيئين اشتركا في صفة معيَّنة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة. ولصياغتها شروط عدة، ولها حالات واستخدامات ذكَرها أهل اللغة العربية، وسيأتي بيان ذلك في ثنايا البحث.

وبالنظر إلى ألفاظ الجرح والتعديل عند المحدثين نجد أنهم استخدموا صيغة أفعل التفضيل في توثيق الرُّواة وضبطهم في شيوخهم، سواء كان استخدامهم للصيغة كتوثيق مطلق أو توثيق مقيَّد، بما يفيدنا في الوقوف على مراتب الرواة الثقات؛ بغية الترجيح عند الاختلاف في الروايات متناً وسنداً.

ولذا جاء البحث ليوضح استخدامات المحدثين لصيغة أفعل التفضيل في توثيق الرواة، مع دراسة نماذج تطبيقية لاستخداماتهم، والتعرف على سُبل ترجيحاتهم في المسألة، موسومًاب (صيغة أفعل التفضيل واستخدامات المحدثين لها في توثيق الرواة).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

لاشكَّ أن اللغة العربيَّة من الأدوات المهمَّة في فهم مقاصد الشَّرع ومعانيه في القرآن الكريم والسُّنة النَّبوية، وكذا في التَّعرف على مفهوم كلام العلماء في مصنَّفاتهم العربيَّة، ومن تلك الأدوات التي استخدمها المحدثون في توثيق الرواة: (صيغة أفعل التفضيل)، ومن هنا فإنه من الجميل التعرف على تلك الصيغة بجميع أنواعها وأحوالها واستخداماتها عند اللغويين، ومن ثَمَّ الوقوف على استخدامات المحدثين لهذه الصيغة؛ لنستفيد في معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد كالوصل والإرسال، وإما في المتن كالوقف والرفع ونحو ذلك .

ولكل ما سبق؛ أحببت الكتابة حول (صيغة أفعل التفضيل واستخدامات المحدثين لها في توثيق الرواة)؛ مبيناً مرتبتها في التوثيق، وموضحاً إطلاق المحدثين حولها، مع دراسة نماذج تحليلية لهذه الصيغة؛ وذلك بجمع أقوال المحدثين النقاد، والنظر في آرائهم، وبيان اختلاف وجهاتهم وأقوالهم مع المناقشة وبيان الراجح إن أمكنني ذلك. ولا تخفى أهمية مثل هذا الموضوع، وأنه لا يحصل من معرفته وإتقانه إلا بكثرة الممارسة، وقوة الإطلاع، مع الوقوف على دقائق أقوال أئمة الحديث، ومعرفة ضوابط الجرح والتعديل وقواعدها، فاستعنت الله على

القيام بهذا، وأسأل الله التوفيق والسداد، وأن يعفو عني زلاتي؛ إنه على ذلك قدير.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى :

1-توضيح صيغة أفعل التفضيل وأنواعها وحالات استخدامها في اللغة العربية.

2-الوقوف على استخدام المحدثين وإطلاقاتهم في التوثيق بصيغة أفعل التفضيل .

3-دراسة نماذج من استخدامات المحدثين لصيغة (أفعل التفضيل) في توثيق الرواة مع تحليل أقوالهم، والتعرف إلى طريقة ترجيحاتهم في المسألة.

منهج البحث: نظراً لأن البحث سيعالج موضوع (صيغة أفعل التفضيل واستخدامات المحدثين لها في توثيق الرواة)؛ فإنه يتطلب استخدام المنهجين الآتيين:

1-المنهج الاستقرائي، ويفيد هذا المنهج في استقراء المصادر والمراجع المتعلقة بالبحث، ومحاولة الاستفادة منها في تدعيم موضوعات البحث.

2-المنهج التحليلي، وذلك بجمع أقوال المحدثين النقاد في الموضوع، والنظر في آرائهم، وتحليل اختلاف وجهاتهم وأقوالهم مع بيان الراجح قدر الاستطاعة.

حدود البحث: سيركز البحث على دراسة صيغة أفعل التفضيل من حيث التعريف بها، وبيان أنواعها وحالات استخدامها، مع بيان استخدامات المحدثين لها، ودراسة نماذج تطبيقية لها.

الدِّراسات السابقة :

من خلال اطلاع الباحث على مراكز البحث العلمي، وشبكة الإنترنت؛ لم يعثر الباحث على دراسة تفصيلية مباشرة تتناول صيغة أفعل التفضيل واستخدامات المحدثين لها في توثيق الرواة بشيء من التفصيل، إلا أن هناك دراسات لها صلة بالموضوع، وقد استفاد الباحث من بعض جوانبها ، ومنها:

1-دراسة عادل بن محمد السياغي، بعنوان {المشكاة في من قيل فيه أثبت الناس في بعض الرواة} [، وهي دراسة ذكر فيها المؤلف بعضا من الرواة الذين هم أثبت الناس في شيوخهم من دون دراسة تحليلية وترجيح للمسألة.

2-دراسة فهد بن عبدالعزيز العمار بعنوان {معرفة الرواة المكثرين وأثبت أصحابهم}، قدم له فضيلة الشيخ عبد الله السعد، والكتاب مطبوع في مكتبة الرشد، الطبعة1، 1424هـ. وهذه الدراسة اعتنى المؤلف بجمع الرواة الذين هم أثبت الناس في شيوخهم وإحالة بعض الأقوال المحدثين في ذلك من دون مع دراسة تحليلية وترجيح للمسألة لبعضها.

3-دراسة الدكتور وائل ردمان، بعنوان (معنى الطبقة في علل ومراتب الرواية وطبقات الرواة عن الإمام سفيان الثوري)، مكتبة التوحيد، المنوفية، والدراسة عبارة عن دراسة طبقات الرواة عن الإمام سفيان الثوري.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في معرفة أقوال المحدثين في أثبت الناس في سفيان الثوري، وتختلف الدراسة الحالية في كونها تبين مصطلح أثبت الناس واستخدام المحدثين له، مع دراسة أثبت الناس في سفيان الثوري دراسة تحليلية.

4-دراسة الدكتور أحمد إبراهيم الجدبة وآخر، بعنوان (**صيغة أفعل التفضيل في القرآن الكريم دراسة نحوية**)، نشرتها مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد (20)، العدد (2)، يونيو 2012، الصفحات: 247-294.

وتدور الدراسة حول صيغة أفعل التفضيل بأقسامها الثلاثة، والتفضيل بخير وشر، مع بيان شروط صياغتها، وموانعها، مطبقاً الأقسام الثلاثة السابقة على القرآن الكريم، مع بيان عدد ورودها في القرآن الكريم.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فيما يتعلق بالتعريف بصيغة أفعل التفضيل وأقسامها وأحوالها، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أنها لم تتطرق إلى استخدامات المحدثين لصيغة أفعل التفضيل، وهذا ما ستبينة لدراسة الحالية .

خطة البحث: المقدمة، وذكرت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره، مع بيان أهداف الدراسة، وحدودها، ثم المنهج الذي سرت عليه في كتابة البحث، ثم الدراسات السابقة مع بيان خطة البحث، وهي: المبحث الأول: التعريف بصيغة أفعل التفضيل، لمبحث الثاني: استخدامات المحدثين لصيغة أفعل التفضيل في التوثيق وإطلاقاتهم، المبحث الثالث: دراسة نماذج تطبيقية من صيغة أفعل التفضيل في التوثيق المقيد عند المحدثين.

المبحث الأول: صيغة أفعل التفضيل: تعريفها، وشروط صياغتها، وحالات استعمالاتها

أولاً: تعريف صيغة أفعل التفضيل:

اسم مشتق من الفعل على وزن " أفعل " للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة معينة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة[1].

ثانياً: شروط صياغة اسم التفضيل:

يصاغ اسم التفضيل من فعل ثلاثي تام التصرف غير جامد ولا ناقص ولا منفي ولا

[1] *ابن هشام، عبدالله جمال الدين . (1409هـ-1988م).، شرح قطر الندى وبل الصدى تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ص306.*

مبني للمعلوم، ويكون قابلاً للتفاوت ولا يكون الوصف منه على وزن أفعل التي مؤنثها على وزن فعلاء ، مثل : عرج ، فالوصف منها على وزن أفعل: أعرج ومؤنثه عرجاء[1] .

وهذه الشروط جمعها ابن مالك في ألفيته بقوله :

وصغهما من ذي ثلاث صرفا		قابل فضل ثم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا		وغير سالك سبيلٍ فعلا[1]

أما إذا افتقد الفعل شرطاً من الشروط السابقة فلا يصاغ اسم التفضيل منه مباشرة، وإنما يتوصل إلى التفضيل منه بذكر مصدره الصريح مع اسم تفضيل مساعد، مثل : أكثر ، وأكبر ، وأفضل[2] .

ثالثًا: حالات اسم التفضيل:

لاسم التفضيل في الاستعمال أربع حالات هي :

أولاً : أن يكون نكرة مجردا من (أل) التعريف والإضافة وحينئذ يكون حكمه وجوب الإفراد والتذكير ، ويذكر بعده المفضل عليه مجروراً بمن وقد يحذف ، ولا يطابق المفضل .

مثل : محمد أكبر من أخيه ، أو محمد أكبر سناً .

ثانياً : أن يكون نكرة مضافاً إلى نكرة ، وحكمه وجوب الإفراد والتذكير، ولا يطابق المفضل ، ومطابقة المضاف إليه النكرة للمفضل، ومنه قوله تعالى : { وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً } [الكهف: 54] .

ثالثاً : أن يكون معرفاً بأل ، وحكمه وجوب مطابقته للمفضل، ولا يذكر بعده المفضل عليه. مثل : محمد هو الأصغر سناً .

رابعاً : أن يكون مضافاً إلى معرفة ، وحكمه جواز الإفراد والتذكير ، وامتناع مجيء "من" والمفضل عليه بعده ، كما تجوز مطابقته لما قبله ، كالمعرف بأل ، ومنه قوله تعالى :

[1] *انظر: ابن عقيل، عبدالله بن عقيل العقيلي. (1400هـ-1980م ط20)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين، دار التراث، القاهرة ص174-175.*

[2] *انظر: ابن عقيل، مرجع سابق (المرجع السابق) ص175.*

{فتبارك الله أحسن الخالقين} [المؤمنون: 14][1].

المبحث الثاني: استخدامات المحدثين لصيغة أفعل التفضيل في التوثيق وإطلاقاتهم

أولاً : استخدام صيغة أفعل التفضيل في التوثيق المطلق مع بيان مرتبتها.

من استخدامات ألفاظ التوثيق عند المحدثين: صيغة (أفعل التفضيل) في التوثيق المطلق من دون قيد الراوي بالشيخ أو بقرينه من طبقاته في شيخ معيّن ، كقولهم : فلان أثبت الناس، وفلان أعلم الناس.

وهذه الصيغة أرفع مراتب التعديل كما صرح بذلك المحدِّثون المتأخِّرون[2]، كأمثال: ابن حجر[3]، والسخاوي[4] – رحمهما الله– ، وأجمعوا على الاحتجاج بحديث من وصف بها، وقبول كلامه في الرواة.

قال السخاوي–رحمه الله–:(فأرفع مراتب التعديل ما أتى بصيغة أفعل، كأن يقال : أوثق الناس، أو أثبت الناس)[5].

ونظَّم السيوطي في ذلك قائلا:

---

1 انظر: ابن عقيل، مرجع سابق ص176-180.

2 قيدتُ بالمتأخرين؛ لأن المتقدمين كأمثال ابن أبي حاتم، والنووي وابن الصلاح ، وغيرهم جعلوا مراتب الجرح والتعديل أربعا، ولم يذكروا هذه المرتبة . انظر: ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن المنذر، (1372هـ ط1)، الجرح والتعديل، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، 10/1، والنووي، يحيى بن شرف، (1411هـ، ط2)، إرشاد طلاب الحقائق، تحقيق: .نور الدين عنز. نشر دار البشائر الإسلامية ص118. وأما الحافظ ابن حجر كما في كتابه التقريب، مرجع سابق (23) والسخاوي، محمد بن عبدالرحمن،(1426 ط1) في الفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبدالكريم الخضير وآخر، دار المنهاج، السعودية، الرياض 110/2، والسيوطي، جلال الدين في (1415هـ ط2) التدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر 404/1 فجعلوها خمس مراتب، وأدخلوا هذه المرتبة من ضمنها.

3 ابن حجر، أحمد بن علي (1412هـ-1992م ط4)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، حلب ص23.

4 السخاوي، محمد بن عبدالرحمن مرجع سابق 278/2 .

5 المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وأرفع الألفاظ في التعديل		ما جاء فيه أفعل التفضيل
كـــ أوثق الناس وما أشبهها		أو نحوه، نحو: إليه المنتهى[1]

أما ابن حجر فجعلها في كتابه التقريب في المرتبة الثانية، والأولى جعلها للصحابة[1]، ولا تعارض بين ترتيبه وترتيب مَن سبَقه من العلماء؛ لأنه رتَّب كتابه التقريب ترتيبا خاصا بمراتب الرواة؛ إذ ذكر الصحابة في المرتبة الأولى لشرفهم؛ ولأن تعديلهم تعديل إلهي؛ بخلاف غيرهم فإن تعديلهم تعديلٌ بشري اجتهادي ظني؛ بدليل أنه لما تكلم في المراتب العامة جعل الوصف بأفعل التفضيل في أعلى المراتب وأولها كما في كتابه النخبة[2].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (... ومن المهم أيضا معرفة مراتب التعديل، وأرفعها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك: التعبير بأفعل، كأوثق الناس ...)[3] .

ثانياً: استخدام صيغة أفعل التفضيل في التوثيق المقيَّد مع بيان مرتبتها:

لقد تبين من خلال العرض السابق أن صيغة (أفعل التفضيل) أعلى مراتب التوثيق، وهذا الحكم عند إطلاقه، وأما إذا قُيدت هذه الصيغة بالحكم على الراوي أنه أثبت الناس في شيخه الفلاني؛ كقول المحدِّثين (ابن سيرين أثبت الناس في أبي هريرة) ؛ فلا يحكم على الراوي أنه أثبت الناس على الإطلاق، بل يختلف الحكم عليه بحسب قرينة الحال في تلك المفاضلة.

يقول ابن حجر–رحمه الله–مبيناً تلك الأحوال : (... وينبغي أن يتأمل أيضًا أقوال المزكِّين ومخارجها، فقد يقول العدل: فلان ثقة، ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان .. فيقول: فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به)[4] .

ومن هنا فإن قول المحدثين : (أثبت الناس في فلان) لا يأخذ أعلى مراتب التوثيق

---

[1] ابن حجر، مرجع سابق ، ص23 .

[2] العبداللطيف، عبدالعزيز (1412هـ) ضوابط الجرح والتعديل، مطبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ص158 .

[3] ابن حجر، أحمد بن علي (ط3)، نخبة الفكر، دار مصر للطباعة، القاهرة ص69-70 .

[4] ابن حجر، أحمد بن علي (ط2)، لسان الميزان، دار الفكر، بيروت، 17/1 .

على الإطلاق، وإنما الحكم مقيّد في شيخه دون غيره من الشيوخ.

قال الشيخ أحمد شاكر –رحمه الله في "الباعث الحثيث" بعدما سرد ترتيب ابن حجر في التقريب (... فما كان من الثانية والثالثة، فحديثه صحيح من الدرجات الأولى، وغالبه في الصحيحين... وقد ترد هذه الصيغة مقيدة، فلا يحكم منها على الراوي بإطلاق، بل يقيد بها، ولا يتعدى إلى غيرها، إلا إذا كان الراوي قد ورد توثيقه بهذه الصيغة، وورد كونه "أوثق الناس" مطلقًا، فيحكم عليه في أعلى مراتب التعديل)[1].

ثالثاً: إطلاقات المحدثين لصيغة أفعل التفضيل في التوثيق المطلق والمقيد:

ورد إطلاق صيغة أفضل التفضيل في التوثيق عند أئمة الحديث عدة إطلاقات، ومن تلكم الإطلاقات:

1–قول المحدثين : (أثبت الناس)

قال السخاوي – رحمه الله –: (فأرفع مراتب التعديل ما أتى بصيغة أفعل، كأن يقال : ... أثبت الناس)[2].

2–قولهم: (أوثق الخلق)

قال السخاوي: (... فأرفع مراتب التعديل ما أتى بصيغة أفعل، كأن يقال: ...أوثق الخلق...)[3] .

3– قولهم : (أوثق الناس)

قال السيوطي: (والرتبة التي زادها شيخ الإسلام أعلى من مرتبة التكرير وهي الوصف بأفعل، كأوثق الناس...)[4].

4–قولهم: (أصدق من أدركت من البشر).

قال السخاوي: (بعد ما ذكر أرفع مراتب التعديل... أو نحوها، مثل قول: هشام بن حسان حدثني: أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين؛ لما تدل عليه هذه الصيغة من الزيادة ...)[5] .

5–قولهم: (لا أحد أثبت منه).

قال السيوطي بعد ما ذكر قول الحافظ في ذلك: (قلت: ومنه: لا أحد أثبت منه، ومَنْ مثل فلان؟ وفلان لا يسأل عنه، ولم أر من ذكر هذه الثلاثة، وهي ألفاظهم...)[6]

6–قولهم: (أصح الناس حديثا عن فلان).

---

[1] شاكر، أحمد (1417هـ) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق: علي حسن الحلبي، نشر مكتبة المعارف، السعودية، الرياض1/321 .

[2] السخاوي، مرجع سابق 2/278.

[3] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[4] السيوطي، مرجع سابق 1/405.

[5] السخاوي، مرجع سابق 2/278.

[6] السيوطي، مرجع سابق 1/405.

قال الإمام أحمد: (أصح الناس حديثا عن الشعبي ابن أبي خالد) [1] .

7–قولهم: (أعلم الناس بحديث فلان).

قال أبو حاتم في ترجمة سليم: (أعلم الناس بحديث ابن عون) [2].

8–قولهم : (أنبل منه).

قال أبو حاتم في ترجمته لسعيد بن المسيب : (ليس في التابعين أنبل منه وهو أثبتهم في أبي هريرة ...) [3]

9–قولهم: (أروى الناس).

قال الإمام أحمد: (أروى الناس عن ابن عون سليم بن أخضر وأزهر) [4] .

10–قولهم: (ألزمهم لفلان).

قال ابن سعد في ترجمة سليم بن أخضر: (..كان ألزمهم لابن عون وكان ثقة) [5].

المبحث الثالث: دراسة نماذج تطبيقية من صيغة أفعل التفضيل في التوثيق المقيَّد عند المحدثين.

في هذا المبحث سيعرض الباحث نماذج تطبيقية من استخدام المحدثين لصيغة أفعل التفضيل في التوثيق المقيد، وذلك بجمع أقوال المحدثين النقاد في ذلك، والنظر في آرائهم، وبيان اختلاف وجهاتهم وأقوالهم مع المناقشة وبيان الراجح منها، وإليك تفاصيلها:

النموذج الأول: أثبت أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه.

تعددت أقوال المحدثين فيمن هو أثبت أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه إلى قولين:

القول الأول: أثبت أصحاب أبي هريرة هو سعيد بن المسيب.

قال أبو حاتم في ترجمته لسعيد بن المسيب : (ليس في التابعين أنبل منه وهو أثبتهم في أبي هريرة ...) [6].

وقال المزي: (روى عن.أبي هريرة وكان زوج ابنته، وأعلم الناس بحديثه) [7] .

القول الثاني: إن ابن المسيب وابن سيرين متساويان في أبي هريرة رضي الله عنه.

---

[1] ابن حجر، أحمد بن علي، (د.ت)، تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت 291/1.

[2] المصدر السابق 164/4.

[3] ابن أبي حاتم، مرجع سابق 86/4.

[4] حنبل، أحمد (11408هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق : وصي الله بن عباس، المكتب الإسلامي 514/1 .

[5] ابن حجر، أحمد بن علي، مرجع سابق 164/4.

[6] ابن أبي حاتم، مرجع سابق 86/4.

[7] المزي، يوسف بن عبدالرحمن (1413هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان 68/11.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم : قال نا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ، قال: سمعت أبي يقول: (محمد ابن سيرين في أبي هريرة لا يتقدم عليه أحد وهو فوق أبي صالح). وقال أيضا: (محمد بن سيرين في أبي هريرة لا يتقدم عليه أحداً، قلت: فأبو صالح ذكوان؟ قال: محمد بن سيرين-يعني فوقه- وأبو صالح أكبر منه. لا أقدم عليه أحدا. قلت: سعيد بن المسيب؟ قال: جميعاً حسبك بهما) [1] .

مناقشة الأقوال وترجيحها.

وبعد النظر إلى الأقوال ترجح لي أن ابن المسيب أثبت أصحاب أبي هريرة-رضي الله عنه-؛ وذلك للأمور الآتية:

1-أن بعض النُّقاد على تقديم ابن المسيب على ابن سيرين ، ومنهم:

أبو حاتم الرازي، والمزي كما مرَّ قريباً.

2-أن ابن المسيب مدني[2]، بخلاف ابن سيرين فهو بصري[3] ، وبلديّ الرجل أعرف به.

3-أن ابن المسيب زوج ابنة أبي هريرة رضي الله عنه، وقريب الرجل ألزم به؛ كما قال بذلك المزي: (وكان زوج ابنته وأعلم الناس بحديثه)[4] .

النموذج الثاني : أثبت أصحاب ابن جريج –رحمه الله–

كذلك تعددت أقوال المحدثين في من هو أثبت أصحاب ابن جريح رحمه الله على قولين:

القول الأول : أثبت أصحاب ابن جريج حجاج محمد المصيصي.

قال يحيى بن معين: قال لي المعلي الرازي: (قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج بن محمد. قال يحيى: وكنت أتعجب منه، فلما تبينت ذلك إذا هو كما قال: كان أثبتهم في ابن جريج)[5].

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم، ثنا الحسن بن محمد الصباح، قال: (سئل يحيى بن معين عن حجاج بن محمد وأبي عاصم أيهما أحب إليك في ابن جريج؟ قال: حجاج)[6] .

القول الثاني: أثبت أصحاب ابن جريج هو عبدالمجيد بن عبدالملك.

---

[1] *ابن أبي حاتم، مرجع سابق 35/7.*

[2] *المزي، مرجع سابق 68/11.*

[3] *ابن حجر ، (التقريب) مرجع سابق ص483*

[4] *المزي، مرجع سابق 68/11.*

[5] *ابن حجر، (تهذيب التهذيب)، مرجع سابق 205/2.*

[6] *ابن أبي حاتم، مرجع سابق 166/3*

قال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول: (وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج، ولكن لم يكن يبذل نفسه للحديث) [1] ، وقال أيضا في رواية ابن محرز: (وكان من أعلم الناس بابن جريج) [2] .

قال أبو داود سمعت أحمد قيل له: عبد المجيد بن عبدالعزيز؟ قال: (كان عالما بابن جريج و لم يكن يبالي عمَّن حدث) [3].

مناقشة الأقوال وترجيحها.

من خلال النظر في الأقوال في المسألة تبين لي أن الراجح-والله أعلم-هو القول الأول، وهو أن حجاج المصيصي أثبت من عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد في ابن جريج؛ وذلك للأمور الآتية:

1-أن النقاد أجمعوا على توثيق حجاج الأعور.

قال ابن حجر-رحمه الله- :(حجاج بن محمد الأعور المصيصي أحد الأثبات، أجمعوا على توثيقه) [4] .

بخلاف عبد المجيد بن عبدالملك، فإن العلماء اختلفوا في توثيقه، وإليك أقوال النقاد فيه جرحًا وتعديلًا :

أقوال الأئمة المتشددين:

قال يحيى بن معين: (ثقة ليس به بأس) [5] ، وقال أيضا: (وكان عبدالمجيد صدوقًا) [6] .

قال عبدالرحمن سألت أبي عند فقال: (ليس بالقوي يكتب حديثه، كان الحميدي يتكلم فيه) [7].

قال النسائي : (ليس به بأس، وقال أيضًا: ثقة) [8].

---

[1] ابن معين، يحيى (1399هـ) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، تحقيق:أحمد محمد نور سيف، مطبعة جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، 370/2.

[2] ابن معين، يحيى (1405هـ) معرفة الرجال، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار وآخرون، مجمع اللغة العربية، دمشق 86/1.

[3] أبوداود، سليمان بن الأشعث (1414هـ)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق :.زياد بن محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ص326.

[4] ابن حجر، أحمد بن علي (1409 ط2)، هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الريان، القاهرة ص415.

[5] ابن معين، يحيى، التاريخ، رواية الدوري، مرجع سابق 370/2.

[6] ابن معين، يحيى (1408هـ) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق : أحمد نور سيف، نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة ص169.

[7] ابن أبي حاتم، مرجع سابق 65/6

[8] المزي، مرجع سابق 274/18.

أقوال الأئمة المعتدلين:

قال الإمام أحمد (241) هـ: (ثقة، تعلق في الإرجاء...)[1] .

وقال الدار قطني (385): (عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد لا يحتج به.. يعتبر به ...)[2] .

وجمع الحافظ ابن حجر أقوال العلماء وجعلها في المرتبة: صدوق يخطئ[3] ، وعليه؛ فإن حجاج أضبط منه وأوثق، وهذا مما يرجح قوة ضبط المصيصي في شيخه ابن جريج على عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد.

2-أن لعبد المجيد بن عبدالملك أحاديث غير محفوظة ومُنكَرة عن ابن جريج، مما يدل على أنه لم يبال عمّن حدّث، ولا سيما في تأييد عقيدته، قال ابن حبان: (...يروى المناكير عن المشاهير فاستحق الترك..." ثم قال: "وهو الذي روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: "القدرية كفر والشيعة هلكة، والحرورية بدعة...روى عنه هذه الحكاية عصام بن يوسف البلخي وهذا شيء موضوع ما قاله ابن عباس، ولا عطاء رواه، ولا ابن جريج حدث به)[4] .

وقال الدار قطني عن هذا الخبر: (تفرد به عبدالمجيد)[5].

النموذج الثالث : أثبت أصحاب عبدالله بن عون.

على ضوء أقوال المحدثين حول أثبت أصحاب ابن عون فإنها لا تخلو من رأيين:

الرأي الأول: أن أثبت أصحاب ابن عون هو أزهر السمان.

قال عفان : (كان حماد بن زيد يقدم أزهر عن أصحاب ابن عون)[6].

وقال ابن سعد رحمه الله : (وكان ثقة أوصى إليه عبدالله بن عون) [7].

---

[1] ابن المبرد، يوسف (1413هـ ط1) بحر الدم فيمن تكلم عليه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق :روحية السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ص101. .

[2] البرقاني، أحمد بن محمد (د.ن) سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، ص47.

[3] ابن حجر، التقريب، مرجع سابق ص361.

[4] ابن حبان، محمد بن حبان البستي (1396هـ) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، تحقيق: محمود فريد. دار الوعي، الجزائر، ص 160-163.

[5] ابن حجر، (تهذيب التهذيب) مرجع سابق 383/6.

[6] أبوالوليد الباجي، (د.ت) التعديل والتخريج لمن خرج له البخاري في الصحيح، تحقيق : أبو لبابة حسين، دار اللواء، 397/1

[7] ابن سعد، محمد بن سعد البغدادي (د.ت) الطبقات، دار صادر، بيروت 294/7.

وقال يحيى بن معين رحمه الله : (روى عن ابن عون وأعرفهم به أزهر) وقال أيضا: (لم يكن أحد أثبت في ابن عون من أزهر وبعده سليم بن أخضر)[1].

وقال أبو الوليد الباجي: (كان عبدالرحمن بن مهدي يقدم أزهر)[2]

القول الثاني: أثبت أصحاب ابن عون هو سليم بن أخضر.

قال ابن سعد رحمه الله : (كان ألزمهم لابن عون وكان ثقة) [3].

وقال عبيد الله بن عمر القواريري : (ثنا سليم بن أخضر وكان في ابن عون كحماد بن زيد في أيوب)[4].

وقال الإمام أحمد رحمه الله : (لم يكن في أصحاب ابن عون مثل سليم)[5] .

وقال أبو حاتم الرازي: (أعلم الناس بحديث ابن عون)[6] .

وقال المزي: (...روى عن عبدالله بن عون، وهو أعلم الناس بحديثه ...)[7] .

مناقشة الأقوال وترجيحها.

إن الرأي الراجح هو أن سليماً أثبت في ابن عون من أزهر للأمور المرجحة الآتية:

1- نسيان أزهر التحديث عن ابن عون، قاله الإمام أحمد في العلل: (ابن أبي عدي له وقار وهيبة، وهو أحب إلي من أزهر السمان، كان ربما حدث بالحديث فيقول ما حدثت به)[8].

2-ترْك أزهر لفظ (أخبرنا) في التحديث عن ابن عون. قاله الإمام أحمد في العلل أيضا: (وقرأ علينا أزهر مجلسا بالبصرة في سنة ست وثمانين فيه نحو سبعين حديثا فيها كلها "أخبرنا" ابن عون، قال: ثم لم أسمعه يذكر الأخبار)[9]

3-أن تلميذ أزهر ا لملازم له -وهو الإمام أحمد بن حنبل- قدم سُليماً عليه، حيث قال: (لم يكن في أصحاب ابن عون مثل سليم، فقيل لأحمد أزهر ليس مثله؟ قال: اليوم ليس،

---

[1] ابن حجر، (تهذيب التهذيب) مرجع سابق 202/1.

[2] أبوالوليد الباجي، مرجع سابق 397/1

[3] ابن حجر، (تهذيب التهذيب) مرجع سابق 164/4.

[4] المزي، مرجع سابق 430/11

[5] أبوداود، مرجع سابق ص343.

[6] المزي، مرجع سابق 339/11

[7] المصدر السابق 338/11

[8] ابن حنبل، مرجع سابق 421/1-422.

[9] المصدر السابق، 252/3-253.

قد كان بعد إذ ذاك سليم وأزهر، ولكن بقي أزهر ويقدمون سليما)[1] .

4-أن سليماً أعلى مرتبة في التوثيق من أزهر، بدليل أن ابن حجر قدم ابن عون في شيوخ سليم[2]، بخلاف أزهر فإنه لم يقدمه[3]، وكذلك قال في التقريب في ترجمة سليم: (ثقة ضابط)[4]، وفي ترجمة أزهر قال: ثقة، دون ذكر الضبط[5].

5-أن للأزهر حديثا منكرا عن ابن عون كما صرح بذلك العقيلي[6]، ولكن إيراد العقيلي أزهرا في الضعفاء في غير محله؛ كما قال ابن حجر في "هدي الساري" (484): (أزهر بن سعد السمان أورده العقيلي بلا مستند)[7]

وعليه؛ فالراجح أن سليما أثبت في ابن عون من أزهر.والله أعلم.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلمية المباركة -إن شاء الله- مع هذه الدراسة، توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: النتائج:

1- إن صيغة التفضيل من الصيغ التي يستخدمها أهل اللغة العربية للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة معينة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وقد استخدمها المحدثون في تعديل الرواة وجعلوها في أعلى مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الإطلاق، وأما إذا قُيدت الصيغة فلا يحكمون على الراوي على أنه ثقة مطلقاً، بل بحسب ما تقتضى الأحوال والقرائن التي تبين عدالة الراوي أو ضعفه.

2-إن العلماء المتقدمين كأمثال ابن أبي حاتم والنووي والعراقي والذهبي لم يذكروا صيغة (أفعل التفضيل) في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل؛ وإنما ذكرها العلماء المتأخرون كأمثال ابن حجر والسخاوي ومن تبعهما.

3- إن معرفة الطبقات، ومواطن الشيوخ والرواة عنهم، ودراسة أحاديثهم مما يساعد الباحث على ترجيح مسألة (أفعل التفضيل في التوثيق المقيد) بكل اطمئنان.

---

[1] أبوداود، مرجع سابق ص343.

[2] ابن حجر، (تهذيب التهذيب) مرجع سابق 164/4.

[3] المصدر السابق 202/1.

[4] ابن حجر، (تقريب التهذيب) مرجع سابق ص317

[5] المصدر السابق ص97.

[6] العقيلي، محمد بن عمرو، (د.ت) تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 132/1.

[7] ابن حجر، (هدي الساري في شرح مقدمة فتح الباري) مرجع سابق ص484

التوصيات:

لعل من الواجبات المهمة التي ينبغي على الباحثين القيام بها جمع الرواة الموثَّقين عند بعض الشيوخ، ودراسة آراء المحدثين فيهم، وفي ذلك محاولة لجمع شتات أقوال العلماء في الموضوع، بما يسهّل معرفة مراتب الثقات، والترجيح عند الاختلاف سواء في المتن أو الإسناد.

ثبت المراجع

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن المنذر، (1372هـ ط1)، الجرح والتعديل، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن حبان، محمد بن حبان البستي (1396هـ) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، تحقيق: محمود فريد. دار الوعي، الجزائر.

ابن حجر، أحمد بن علي (1409 ط2)، هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الريان، القاهرة.

ابن حجر، أحمد بن علي (1412هـ-1992م ط4)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، حلب.

ابن حجر، أحمد بن علي (ط2)، لسان الميزان، دار الفكر، بيروت.

ابن حجر، أحمد بن علي (ط3)، نخبة الفكر، دار مصر للطباعة، القاهرة.

ابن حجر، أحمد بن علي، (د.ت)، تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت.

ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد (1407هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق : همام عبدالرحيم، مكتبة المنار، القاهرة، مصر.

ابن سعد، محمد بن سعد البغدادي (د.ت) الطبقات، دار صادر، بيروت.

ابن عقيل، عبدالله بن عقيل العقيلي (1400هـ-1980م ط20)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين، دار التراث، القاهرة .

ابن المبرد، يوسف (1413هـ ط1) بحر الدم فيمن تكلم عليه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق :روحية السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن معين، يحيى (1399هـ) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، تحقيق:أحمد محمد نور سيف، مطبعة جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

ابن معين، يحيى (1405هـ) معرفة الرجال، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار وآخرون، مجمع اللغة العربية، دمشق .

ابن معين، يحيى (1408هـ) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق : أحمد نور سيف، نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة.

ابن الناظم، بدرالدين محمد، (بدون ت/ط)شرح ألفية ابن مالك تحقيق: عبدالحميد السيد، دار الجيل، بيروت.

ابن هشام، عبدالله جمال الدين (1409هـ-1988م)، شرح قطر الندى وبل الصدى تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

أبو الوليد الباجي، (د.ت) التعديل والتخريج لمن خرج له البخاري في الصحيح، تحقيق : أبو لبابة حسين، دار اللواء.

أبوداود، سليمان بن الأشعث (1414هـ)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق :.زياد بن محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة

البرقاني، أحمد بن محمد (د.ن) سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن.

حنبل، أحمد (11408هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق : وصي الله بن عباس، المكتب الإسلامي.

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن،(1426 ط1) في الفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبدالكريم الخضير وآخر، دار المنهاج، السعودية، الرياض.

السيوطي، جلال الدين في (1415هـ ط2) التدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر.

شاكر، أحمد (1417هـ) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق: علي حسن الحلبي، نشر مكتبة المعارف، السعودية، الرياض.

شاكر، أحمد (د.ت) شرح ألفية السيوطي، المكتبة التجارية، القاهرة.

العبد اللطيف عبدالعزيز، (1412هـ) ضوابط الجرح والتعديل، مطبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

العقيلي، محمد بن عمرو، (د.ت) تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المزي، يوسف بن عبدالرحمن (1413هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان.

النووي، يحيى بن شرف، (1411هـ، ط2)، إرشاد طلاب الحقائق، تحقيق: .نور الدين عنز. نشر دار البشائر .